

للجزائر



تقرير رصد الوضع الاقتصادي

إطار عمل شامل
لدعم الصادرات

خريف 2024



البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملخص تنفيذي

ظلّ النمو الاقتصادي قوياً وتم احتواء التضخم تدريجياً في النصف الأول من عام 2024، غير أن الضغوط على الميزانية العامة والميزان الخارجي تزايدت.

بقي النمو الاقتصادي قوياً، في النصف الأول من عام 2024، مدعوماً بنمو القطاعات الغير الاستخراجية والاستثمار. بعد أن ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.1% في عام 2023، تباطأ بشكل طفيف في النصف الأول من العام 2024 (3.9% سنوياً)، مدعوماً بنمو قوي في القطاعات الغير الاستخراجية. تسارعت وتيرة نمو الاستثمار، مما حفّز الواردات، بينما بقي كل من الاستهلاك الخاص والعمومي قويين. تشير بيانات الإضاءة الليلية إلى أن نمو القطاع الغير الاستخراجي كان مدفوعاً بشكل رئيسي بالمنطقة الشمالية الوسطى. كان النمو متعدد القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الغير الاستخراجي مدعوماً بشكل خاص بالإنتاج الزراعي القوي، لكن الناتج المحلي الإجمالي الاستخراجي ظل مستقرًا في النصف الأول من عام 2024 (1.0% سنوياً) بعد تخفيضات في حصص إنتاج النفط الخام الجزائري في جانفي وانخفاض الطلب الأوروبي على الغاز.

تباطأ التضخم بشكل ملحوظ في 2024 بفضل استقرار أسعار الأغذية الطازجة، وتراجع أسعار الواردات، واستقرار سعر الصرف. بعد أن بلغ 9.3% في عامي 2022 و2023، انخفض التضخم إلى 4.3% سنوياً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، نتيجة استقرار أسعار المنتجات الزراعية الطازجة منذ النصف الثاني من 2023 بعد ارتفاعها الكبير. كذلك كان انخفاض التضخم مدعوماً بالإنتاج الزراعي القوي، ورفع القيود المفروضة على استيراد اللحوم، واستقرار سعر الصرف بعد أن أوقف بنك الجزائر أربعة عشر عاماً من انخفاض قيمة العملة في منتصف عام 2022. ظلت السياسة النقدية تيسيرية، حيث ظل سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير منذ ماي 2020، وتسارع نمو الكتلة النقدية والائتمان للقطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024.

أدى انخفاض صادرات المحروقات وارتفاع الواردات والإنفاق العمومي إلى إعادة ميزان الحساب الجاري إلى التوازن وزيادة عجز

الميزانية. بعد أن تقلص الفائض في الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وصل إلى التوازن في النصف الأول من عام 2024 مع انخفاض أسعار الصادرات وحجمها، بينما ظل حجم الواردات مرتفعاً، مدعوماً بالاستثمار. وارتفعت احتياطي الصرف بشكل طفيف، لتصل إلى حوالي 16.2 شهراً من واردات السلع والخدمات في نهاية سبتمبر 2024. وبالإضافة إلى انخفاض إيرادات المحروقات، ساهمت الزيادة في النفقات الجارية والاستثمار العمومي، بما في ذلك الموجة الأخيرة التي شملت ثلاث زيادات في أجور القطاع العمومي، في زيادة عجز الميزانية، بعد أن بلغ 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. تم تمويل هذا العجز بشكل رئيسي من خلال المدخرات النفطية، بينما زاد الدين العمومي بشكل طفيف.

من المتوقع أن يتباطأ النمو قليلاً قبل أن ينتعش، بينما من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الخارجي وعجز الميزانية.

من المتوقع أن يتباطأ النمو بشكل طفيف في عام 2024، بسبب استقرار إنتاج المحروقات، بينما ستزداد الاحتياجات التمويلية الداخلية والخارجية. في السيناريو المرجعي، سيتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1% في عام 2024، مع استمرار نمو القطاع الغير استخراجي بشكل قوي مع ثبات إنتاج المحروقات. ونتيجة لذلك، قد تنخفض الصادرات، إلى جانب الواردات التي تعززها واردات المعدات. قد يسجل الحساب الجاري عجزاً طفيفاً. قد يؤدي تراجع عائدات المحروقات وزيادة الإنفاق إلى ارتفاع عجز الميزانية، وقد يصل الدين العمومي إلى 49.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2024.

قد يدعم انتعاش إنتاج المحروقات انتعاش النمو في عام 2025، وقد تزداد عائدات تصدير المحروقات. ومع ذلك، فإن تسارع نمو الواردات سيؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري وانخفاض احتياطي الصرف، الذي سيظل بالرغم من ذلك عند مستوى مريح. الزيادات الطفيفة في الإنفاق المتوخاة في إطار الميزانية المتوسطة المدى لقانون المالية لعام

2024 قد تسمح بتثبيت عجز الميزانية الذي سيظل مرتفعاً وسيؤدي إلى زيادة الدين العمومي الذي لا يزال محصوراً على المستوى الوطني و بنسب فائدة منخفضة وبأجال استحقاق طويلة المدى. ونظراً لارتفاع نسبة الإنفاق العمومي غير المرن (كالأجور)، واعتماد الاقتصاد على الواردات، فإن التقلبات غير المتوقعة في أسعار المحروقات العالمية في بيئة تتسم بقلّة الرؤية الجيوسياسية تشكل خطراً أساسياً على آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر.

إن اتباع نهج شامل ضروري لتحقيق النمو المستدام وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة لتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات. لا تزال المحروقات تمثل أكثر من 90% من صادرات الجزائر من المنتجات في عام 2023، على الرغم من أن صادرات المنتجات خارج المحروقات قد تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2017، لتصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي أو 5.1 مليار دولار في عام 2023. تمثل الأسمدة، المنتجات الحديدية، والإسمنت أكثر من 80% من هذه الصادرات، ويظل تعقيد الصادرات فيها محدوداً، فيما يستفيد المصدرون من مدخلات مدعومة، وتتمركز الصادرات في عدد قليل من الدول. تمتلك الجزائر إمكانات هامة لتنويع صادراتها، خاصةً نظراً لقربها من أوروبا، بما يدعم هدفها بتصدير 30 مليار دولار من المنتجات خارج قطاع المحروقات بحلول 2030.

تحسين الإنتاجية وسياسات الاقتصاد الكلي والجزئي الملائمة أساسياً لتعزيز الصادرات. على مدى العشرين عاماً الماضية، تباطأ الاستثمار والإنتاجية الإجمالية وحصّة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، مما حد من القدرة التنافسية للقطاعات ذات الإمكانيات التصديرية العالية. تعزيز بيئة الأعمال وتحسين إنتاجية الشركات أمران أساسيان لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، خصوصاً بالنسبة لشركات القطاع العمومي التي تمثل خمس القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات. ستساهم السياسات المتوازنة في مجالي سعر الصرف والتجارة الخارجية بتنويع الصادرات، في حين أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيعزز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مما يحقق مكاسب في الإنتاجية وهو الصادرات. كما أن السياسات الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة ذات الإمكانيات التصديرية، وتيسير التجارة عبر الحدود، ستدعم نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها. ويعد التكيف مع الجهود العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية ضرورياً لوضع استراتيجية نمو للصادرات مستدامة. سيؤثر التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر على الطلب على المنتجات ذات البصمة الكربونية العالية، وبشكل مباشر في إطار آلية تعديل حدود الكربون في أوروبا (CBAM)، مما قد يفرض تكاليف إضافية على المصدّرين الجزائريين. تتركز أكثر من 80% من صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الموجهة إلى أوروبا على منتجات كثيفة الانبعاثات الكربونية (مثل الأسمدة والإسمنت والحديد والصلب). سيكون التحول نحو إنتاج صديق للبيئة، وتنويع الصادرات نحو صناعات أقل تلويثاً، وتبني تسعير صريح للكربون أمراً حاسماً لأداء الصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر على المدى الطويل.



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433